المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد و المالية

مشروع قانون المالية لسنة 2014

تقرير حول المقاصة

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

الفهرس

مقدمة: 1

الفصل الأول : نظام المقايسة الجزئية لبعض المحروقات 3

1. نظام المقايسة الجزئية لبعض المحروقات 3

1.1. تذكير تاريخي بنظام المقايسة 3

2.1. نظام المقايسة الجزئية لبعض المحروقات 4

1.2.1. السياق العام 4

2.2.1. أسس نظام المقايسة الجزئية 4

3.2.1. آليات نظام المقايسة الجزئية 5

4.2.1. التدابير المواكبة لنظام المقايسة الجزئية 7

الفصل الثاني : القطاعات المدعمة 10

1. قطاع المواد النفطية 10

1.1. تذكير بأهم المحطات التاريخية لدعم القطاع النفطي 10

2.1. تطور محددات المقاصة للقطاع النفطي 11

1.2.1. تطور أسعار المواد النفطية في السوق العالمية 12

2.2.1. الدعم الأحادي للمواد النفطية 14

3.2.1. تطور استهلاك المواد النفطية 17

3.1. تطور نفقات المقاصة 17

2. سلسلة السكر 19

1.2. تذكير بأهم المحطات التاريخية لدعم قطاع السكر 19

2.2. تطور محددات المقاصة لقطاع السكر 20

1.2.2. تطور أسعار السكر الخام في السوق الدولية 20

2.2.2. تطور واردات السكر الخام 21

3.2.2. تطور الإنتاج المحلي من السكر 22

4.2.2. تطور الكميات المعروضة للاستهلاك من السكر 22

3.2. تطور نفقات المقاصة 23

3. سلسلة القمح اللين 25

1.3. تذكير بأهم المحطات التاريخية لدعم دقيق القمح اللين 25

2.3. تطور محددات المقاصة لدقيق القمح اللين 26

1.2.3. تطور أسعار القمح اللين في السوق الدولية 26

2.2.3. تطور الإنتاج المحلي من القمح اللين 28

3.2.3. تطور واردات القمح اللين.....28
4.2.3. تطور استهلاك الدقيق الوطني من القمح اللين 29
5.2.3. تطور الكميات المسحوقة من القمح اللين على مستوى المطاحن الصناعية.....29
3.3. تطور تكلفة المقاصة بالنسبة للدقيق الوطني للقمح اللين 30

الفصل الثالث : أهم أحداث سنة 2013 32

1. أهم أحداث سنة 2013 ..... **32**

الفصل الرابع: وضعية المقاصة بالنسبة لسنة 2013 و التوقعات برسم سنة 2014..... 35

1. وضعية الدعم خلال سنة 2013 ..... **35**
2. توقعات المقاصة برسم سنة 2014 ..... **37**

خاتمة 38

مقدمة:

في ظل سياق دولي يتسم بارتفاع و تقلب أسعار المواد الأولية خاصة المواد البترولية، مكن نظام المقاصة من حماية المواطنين و النسيج الإنتاجي الوطني من تقلبات الأسعار في السوق الدولية. غير أن كلفة هذا الدعم والتي فاقت 55 مليار درهم خلال سنة 2012، كانت لها تأثير سلبي على توازنات المالية العامة و اتساع العجز المالي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 7,3٪ خلال هذه السنة مقابل 2,2 ٪ خلال سنة 2009.

إن ارتفاع تكلفة المقاصة وتراكم المتأخرات و اللجوء إلى الاقتراض لتمويل هذا النظام يحد من مجال الاستثمار كما يتعكس سلبا على التوازنات الماكرو اقتصادية لبلادنا، و بالتالي على النمو والتشغيل .ومن تمة، فإن إصلاح نظام المقاصة يشكل أولوية ملحة، في إطار مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، عبر تحمل ميزانية الدولة لجزء هام من الارتفاع في أسعار السلع المدعمة في الأسواق العالمية، مع التحكم في الميزانية المخصصة لهذا الغرض عبر حصر هذا الدعم في مستوى الغلاف المالي المخصص بموجب قانون المالية.

و يبقى الهدف الأسمى لهذا الإصلاح، هو الانتقال من نظام دعم شامل وغير مستهدف، غير متحكم في تكلفته نظرا لتقلب الاسعار العالمية للمواد المدعمة، و ما يشكل من تأثير على إمكانيات تمويل برامج الاستثمار ومشاريع الإصلاحات التي قامت بها الحكومة، إلى نظام دعم موجه للطبقات الفقيرة و المعوزة بهدف إرساء نظام جديد للحماية الاجتماعية في إطار مقاربة شمولية و مندمجة للسياسات العمومية.

يتناول هذا التقرير إشكالية دعم أسعار بيع المواد المدعمة من خلال تشخيص آليات الدعم الخاصة بكل سلسلة على حدة وتحليل العوامل المحددة لتكلفة المقاصة. وهكذا، فإن الفصل الأول من هذا التقرير يخصص للتعريف بنظام المقايسة الجزئية لبعض المنتجات البترولية الذي دخل حيز التنفيذ خلال شتنبر 2013 . ويهم الفصل الثاني، عرض تقديمي للسلاسل المدعمة (البترول و السكر والحبوب)، عبر التذكير بأبرز المحطات الرئيسية لدعم هذه القطاعات، فضلا عن وضعية الدعم على أساس تطور محدداته. ويتعلق الامر بتطور الأسعار في السوق الدولية والاستهلاك المحلي، بالإضافة الى نسبة تغطية هذه الحاجيات من خلال الانتاج المحلي و الواردات . في حين يخصص الفصل الثالث لأبرز الأحداث التي ميزت نظام المقاصة خلال سنة 2013. أما الفصل الرابع فيتناول تطور كلفة الدعم بالنسبة لسنة 2013 و توقعات نهاية السنة وكذا توقعات المقاصة بالنسبة لسنة 2014.

الفصل الأول:

نظام المقايسة الجزئية لبعض المحروقات

الفصل الأول : نظام المقايسة الجزئية لبعض المحروقات

1. نظام المقايسة الجزئية لبعض المحروقات

1.1. تذكير تاريخي بنظام المقايسة

على إثر تحرير قطاع المنتجات النفطية سنة 1995، تمت مقايسة أثمنة البيع المحلية بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة المكررة (البنزين والغازوال و الفيول) مع نظيرتها في السوق الدولية و إبقاء الدعم لفائدة غاز البوطان فقط. حيث تتم مراجعة أسعار البيع عند التكرير بالنسبة لهذه المنتجات كل شهر على أساس مقايستها مع الأسعار المسجلة بالسوق العالمية "روتردام " تبعا لعناصر بنية تركيبة أسعار المنتجات النفطية عند التكرير. وتبعا لذلك، ينبغي المراجعة الدورية لأثمنة البيع عند الاستهلاك بالنسبة للبنزين والغازوال و الفيول وفقا لبنية اسعار البيع والتوزيع كلما تعدى وقع التغيرات 2,5%.

و نتيجة تفعيل نظام المقايسة خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 حتى شهر شتنبر 2000، سجلت أسعار هذه المواد التغيرات التالية:

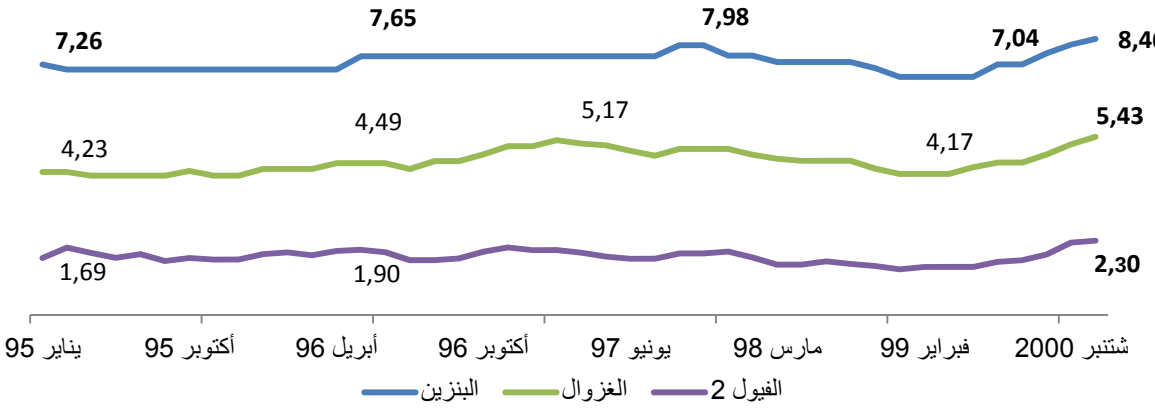

ونظرا لارتفاع أسعار هذه المنتجات في السوق الدولية، فقد تم تعليق العمل بنظام المقايسة بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة منذ سبتمبر 2000، ونتيجة لذلك، فان ميزانية الدولة تتدخل لتعويض الفرق بين الأسعار المسجلة في السوق الدولية و أسعار البيع في السوق المحلية.

غير أنه ونتيجة الارتفاعات القياسية في أسعار المواد النفطية في الأسواق العالمية خلال العشرية الأولى من القرن العشرين، فقد تم العكس الجزئي لهذه الارتفاعات على مستوى أسعار البيع عند الاستهلاك لبعض المواد النفطية. حيث انتقل سعر الغزوال و البنزين خلال الفترة 2004-2012 على التوالي إلى 8,15 و 12,18 درهم للتر، ما يمثل زيادة تناهز 41% و 35% في أسعار هاتين المادتين.

أما بخصوص الفيول الموجه للقطاع الصناعي، فقد تضاعف سعره خلال هذه الفترة منتقلا من 2,3 إلى 4,66 درهم للكيلوغرام. بالمقابل، لم تعرف أسعار غاز البوطان والفيول المخصص لإنتاج الكهرباء أي تغيير خلال هذه الفترة.

2.1. نظام المقايسة الجزئية لبعض المحروقات

1.2.1. السياق العام

خلال الفترة 2009-2012، انتقل عجز الميزانية من 2,2% إلى 7,3%، بالموازاة مع ارتفاع نفقات المقاصة من 13 إلى مايفوق 55 مليار درهم خلال نفس الفترة. و في هذا الصدد، يقدر عجز الميزانية دون احتساب المقاصة ب 0,7% عوض 7,3%، وهو ما يوضح دور نفقات المقاصة في توجهات المالية العامة.

تطور عجز الميزانية باحتساب المقاصة و بدون احتسابها

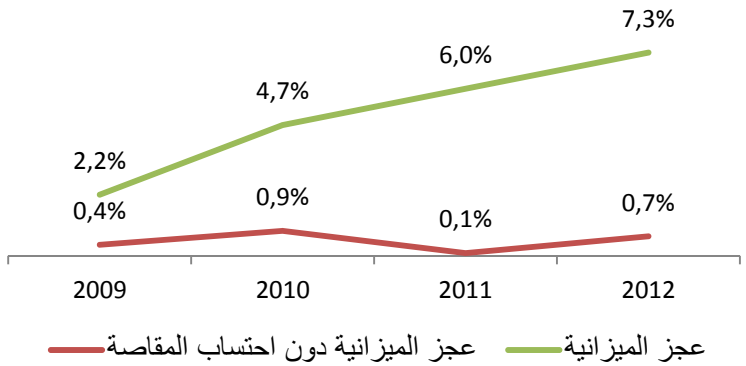

و بكل إدراك للدور الهام المنسوب لنظام المقاصة في دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وتنافسية الاقتصاد الوطني وكذلك التحكم في نسبة التضخم، فإن هذا الإصلاح الجزئي لا يقصد منه تراجع الدولة عن دعمها، بل يهدف أساسا إلى ترشيد تدبير النفقات العامة.

2.2.1.أسس نظام المقايسة الجزئية

يتمحور نظام المقايسة الجزئي حول المبادئ التالية:

- مواصلة دعم الدولة للقدرة الشرائية للمواطنين و القطاعات الانتاجية عبر تحمل الميزانية العامة لجزء كبير من ارتفاع أسعار بعض المواد النفطية في السوق الدولية بالنسبة (للبنزين، الغزوال والفيول2)، و كل الارتفاعات بالنسبة غاز البوطان و الفيول المخصص للإنتاج الكهرباء؛

- حصر الدعم الموجه للمواد المعنية بالمقايسة في مستوى فرضيات قانون المالية وذلك للتحكم في مستوى التكلفة المالية للدعم في حدود الاعتمادات المرصودة و عدم اللجوء لفتح اعتمادات إضافية خلال السنة لتفادي تفاقم العجز المالي؛

- اتخاذ اجراءات موازية لفائدة بعض المهنيين و ذلك للتخفيف من أثار ارتفاع الاسعار على الأثمنة، و بالخصوص في قطاع النقل.

و بذلك، فإن نظام المقايسة الجزئية الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءا من 16 شتنبر2013 ، يراعي كلا من استقرار الميزانية و التضامن الاجتماعي، إذ يعتمد على حصر الدعم الموجه لبعض المواد النفطية (بنزين، الغازوال والفيول رقم 2) في مستوى فرضيات قانون المالية و عكس الفارق الناتج عن تقلبات السوق العالمية على المستهلكين، سواء بالارتفاع أو الانخفاض. مما سيمكن من تجنب متأخرات المقاصة عند نهاية السنة.

3.2.1. آليات نظام المقايسة الجزئية

بموجب قرار رئيس الحكومة رقم 13-69-3 بتاريخ 19 اغسطس 2013، أحدث نظام مقايسة لبعض المحروقات . ويرتكز هذا النظام على ما يلي:

- المنتوجات المعنية بالمقايسة هي الوقود الممتاز والغازوال والفيول 2. أما غاز البوطان و الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء، فلن تكون خاضعة للمقايسة وستتحمل ميزانية الدولة كل الفارق مع الأسعار الدولية.

- حصر الدعم الموجه للوقود الممتاز والغازوال والفيول 2 في مستوى فرضيات قانون المالية وذلك للتحكم في مستوى التكلفة المالية للدعم في حدود الاعتمادات المرصودة.

- مراجعة الأسعار المرجعية القصوى للمحروقات السائلة يوم 16 من كل شهر، بالارتفاع أو الانخفاض، على أساس أسعار التكرير المحسوبة وفق المتوسط المتحرك للشهرين الأخيرين، و وفقا لعناصر بنية الأسعار و مراجع السوق الدولية للمواد النفطية.

- انتقال أثر تقلب أسعار المواد النفطية في الأسواق العالمية على الأسعار الداخلية عند الاستهلاك بالانخفاض أو الارتفاع على أساس المستوى المحدد في قانون المالية، كلما فاق وقع التغيرات على أسعار البيع نسبة 2,5 %.

و قد تم تحديد مستويات الدعم الأحادي بالنسبة إلى سنة 2013 في:

- 2,6 درهم للتر بالنسبة للغازوال؛
- 0,8 درهم للتر بالنسبة للبنزين؛
- 930 درهم للطن بالنسبة الفيول رقم 2.

ونتيجة تفعيل هذا النظام في 16 سبتمبر 2013، وعلى أساس معطيات السوق الدولية بشأن الفترة الممتدة من 16 يوليو إلى 12 سبتمبر 2013، فقد أفضت هذه المعطيات إلى ما يلي:

	فيول رقم 2	غازوال	بنزين
متوسط السعر العالمي للفترة (13 يوليو-12 شتنبر 2013)	592,78 دولار للطن	965,08 دولار للطن	1032,28 دولار للطن
الوقع على أسعار البيع	662,88 درهم للطن	69 سنتيم للتر	59 سنتيم للتر
نسبة الدعم المتبقية	917 درهم للطن	284 سنتيم للتر	80 سنتيم للتر
الوقع المالي/ سعر البيع	14,2%	8,5%	4,8%
سعر البيع الجديد	5328,92 درهم للطن	8,84 درهم للتر	12,77 درهم للتر

و الجدير بالذكر، أن اعتماد طريقة المتوسط المتحرك للشهرين الأخيرين يهدف إلى التخفيف من أثار التقلبات الحادة في السوق العالمية على أسعار البيع الداخلية.

ورغم المراجعة النسبية لأسعار هذه المواد، بلغ الدعم الموجه للمواد النفطية خلال الفترة 16 شتنبر – 16 أكتوبر 2013 مستوى مهم كما هو مبين في الجدول التالي:

	فيول رقم 2 (درهم للطن)	غاز وال (سنتيم للتر)	بنزين (سنتيم للتر)
الوقع المالي على سعر البيع	662,88	69	59
دعم الدولة	917	284	80
		مجموع النفقات 1.384	
النفقة الشهرية للمقاصة (مليون درهم)	75	1.263	46
		اقتصاد 400 مليون درهم	
الاقتصاد الشهري الناتج لفائدة المقاصة (مليون درهم)	54	312	34

مكنت المراجعة النسبة لأسعار البنزين والغزوال و الفيول2 من الحد من نفقات المقاصة لهذه المواد بما يناهز 400 مليون درهم برسم الفترة 16 سبتمبر - 16 اكتوبر 2013 غير أن المستوى الإجمالي للدعم الموجه لهذه المواد خلال نفس الفترة يبقى في مستويات مرتفعة مسجلا ما يناهز 1.384 مليون درهم، زيادة عن دعم الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء و دعم غاز البوطان على التوالي 554 و 1000 مليون درهم. و بذلك، ورغم دخول نظام المقايسة حيز التنفيذ، ستبقى الكلفة الشهرية لدعم المواد النفطية تناهز 2,94 مليار درهم.

4.2.1. التدابير المواكبة لنظام المقايسة الجزئية

يعتمد هذا النظام على ضرورة تسقيف ارتفاع سعر الغازوال و الحد من تأثيراته عبر اللجوء لأليات التأمين و دعم بعض القطاعات الحساسة كقطاع النقل. و في هذا النحو تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تغطية المخاطر المرتبطة بالارتفاعات القوية لسعر الغازوال من أجل الإبقاء على الارتفاع السعر الداخلي عند الاستهلاك في مستوى أقصى، و ذلك بإبرام عقود متعلقة بالتحوط أو التغطية كما تم ترخيصه بموجب المادة 50 من قانون المالية 2008.

  و تعتبر عقود الخيارات هي الآليات المزمع اقتناءها في هذا الصدد، حيث تمكن من الحماية عند الارتفاع القياسي لأسعار هذه المادة في الأسواق العالمية مع الاستفادة من التطور الإيجابي لأسعارها في حالة الانخفاض.

- اعتماد اتفاقية إطار لدعم قطاع النقل تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المهنيين. و يهم هذا الإجراء مهنيي سيارات الأجرة من الصنف الأول و الثاني و مهنيي الحافلات. و يتمثل في إعطاء منحة

كل ثلاث أشهر على أساس تصريحي بتحويل بنكي عبر بريد المغرب لتعويض آثار ارتفاع سعر الغازوال بالنسبة لمهني سيارات الأجرة من الصنف الأول و الثاني.

و بحسب مراجعة أسعار الغازوال، تقدر إعانات قطاع النقل (سيارات الأجرة من الصنف الأول و الثاني و الحافلات) كالتالي:

كلفة ارتفاع سعر الغاز وال للتر						
1 DH	0,9 DH	0,69 DH	0,5 DH	0,3 DH	0,1 DH	
72,7	65,3	50,3	36,7	22,0	7,3	**الكلفة الشهرية (مليون درهم)**
872	783	604	440	264	88	**الكلفة السنوية (مليون درهم)**

و باعتبار اقتصاد إجمالي لنفقات المقاصة على إثر تفعيل نظام المقايسة الجزئي خلال الفترة 16 شتنبر – 16 أكتوبر 2013 و الذي يقدر ب 400 مليون درهم ، فإن دعم قطاع النقل لوحده سيشكل كلفة تناهز 50 مليون درهم.

الفصل الثانى

القطاعات المدعمة

الفصل الثاني : القطاعات المدعمة

يخصص الفصل الثاني من هذا التقرير إلى عرض تقديمي للسلاسل المدعمة (السكر و الحبوب و البترول)، عبر التذكير بأبرز المحطات الرئيسية لدعم هذه القطاعات، فضلا عن وضعية الدعم على أساس تطور محدداته و يتعلق الامر بتطور الأسعار في السوق الدولية، الاستهلاك المحلي بالإضافة الى نسبة تغطية هذه الحاجيات من خلال الانتاج المحلي و الواردات.

1. قطاع المواد النفطية

شهد قطاع النفط بالمغرب إصلاحات أساسية منذ التسعينات شملت خصخصة شركات التوزيع والتكرير، و كذلك شركة تخزين غاز البوتان، و همت هذه الإصلاحات النظام الضريبي للمواد النفطية و مكنت من إنشاء نظام مقايسة أسعار بعض المحروقات على أساس ارتباط الأسعار عند التكرير و أسعار البيع بالسوق العالمية خلال سنة 1995.

و يخضع القطاع النفطي للتقنين على مستوى تحديد الأسعار و التكاليف و هوامش البيع عند الجملة و التجزئة و كذلك مستوى التخزين الاحتياطي، و ذلك من أجل ضمان إمدادات السوق الوطنية من المواد النفطية بأسعار قصوى ثابتة لكافة المستهلكين.

ونظرا لارتفاع أسعار المنتجات النفطية في السوق الدولية، فقد تم تعليق العمل بنظام المقايسة منذ سنة 2000. ونتيجة لذلك، فان ميزانية الدولة تتدخل، لتعويض الفرق بين الأسعار المسجلة في السوق الدولية و أسعار البيع في السوق المحلية. غير أنه و في سياق عالمي متسم بالارتفاع الحاد لسعر النفط الخام، سجلت نفقات المقاصة للمواد النفطية مستويات قياسية فاقت 48 مليار درهم خلال سنة 2012 ما يمثل 85% من الدعم الإجمالي خلال هذه السنة.

1.1. تذكير بأهم المحطات التاريخية لدعم القطاع النفطي

- **سنة 1995:** إنشاء نظام مقايسة أسعار المواد النفطية السائلة (بنزين، غازوال، فيول) بأسعارها في السوق العالمية مع حصر دعم لفائدة غاز البوطان. و قد تمت مصاحبة هذا النظام ب:

- نقل رسوم الاستيراد على على النفط الخام الى المنتجات المكررة حيث فرضت على كل منتج ضريبة داخلية على الاستهلاك المحلي على أساس الكميات المستهلكة وضريبة على القيمة المضافة محددة حاليا في 10٪؛

- تحديد الأسعار عند التكرير و مراجعة أسعار البيع الناتجة عنها على أساس مقايستها بأسعار سوق روتردام، و ذلك وفقا لعناصر بنية أسعار المواد النفطية؛

- الإعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبعض القطاعات (الصيد البحري، و النقل الجوي و النقل البحري و قطاع الكهرباء).

- **سنة 2000:** توقيف العمل بنظام مقايسة أسعار المواد النفطية نظرا لحدة ارتفاعها، حيث تحمل صندوق الموازنة فارق السعر بين السوق العالمية و السوق الداخلية.

- **سنة 2002:** مراجعة بنية أسعار المواد النفطية من أجل تبسيطها وتخفيض نسبة ملائمة المصفاة الوطنية من 6,5% إلى 2,5% من كلفة الاستيراد على أساس مردودها في تكرير النفط الخام و المتميز بفائض انتاج مادة الفيول و عجز من مادة الغاز وال.

- **سنة 2004:** العكس الجزئي لتقلبات الأسعار العالمية للمواد النفطية على الأسعار الداخلية. خلال الفترة 2004-2012، سجلت الزيادة في أسعار هذه المواد +2,4 درهم للتر بالنسبة للغازوال، + 3,13 درهم بالنسبة للبنزين، و +2,59 درهم للكيلوغرام بالنسبة للفيول.

- **سنة 2009:** في إطار عصرنة المصفاة الوطنية، تمت مراجعة بنية الأسعار بمقايسة كلفة الشحن، تقليص بعض عناصر التكلفة و حذف نسبة الملائمة لصالح تعويض جزافي لدعم تطوير و عصرنة قدرات التخزين. للإشارة، فقد مكن تثبيت التعويض عن التخزين في مستوى جزافي من الحد من تأثير ارتفاع أسعار المواد النفطية على الأسعار عند التكرير.

- **سنة 2010:** مراجعة الضريبة على القيمة المضافة من 7 إلى 10% بكلفة سنوية تناهز 2 مليار درهم تحملتها ميزانية الدولة.

2.1. تطور محددات المقاصة للقطاع النفطي

تضاعفت تكلفة المقاصة الخاصة للمواد النفطية و غاز البوطان، خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 منتقلة على التوالي من 24 إلى 48 مليار درهم. وتتمثل أهم العوامل المحددة لهذه التكلفة فيما يلي :

1.2.1. تطور أسعار المواد النفطية في السوق العالمية

سجل سعر النفط الخام خلال السنوات 2002-2012 ارتفاعا ملحوظا بنسبة 348% حيث انتقل من 25 إلى 112 دولار للبرميل.و قد صاحب الارتفاع في الأسعار، تقلبات الحادة اتضحت جليا خلال سنة 2008 بتغير سعر النفط الخام من 34 دولار للبرميل إلى مستواه القياسي 147 دولار للبرميل.

تطور متوسط سعر النفط الخام (دولار للبرميل)

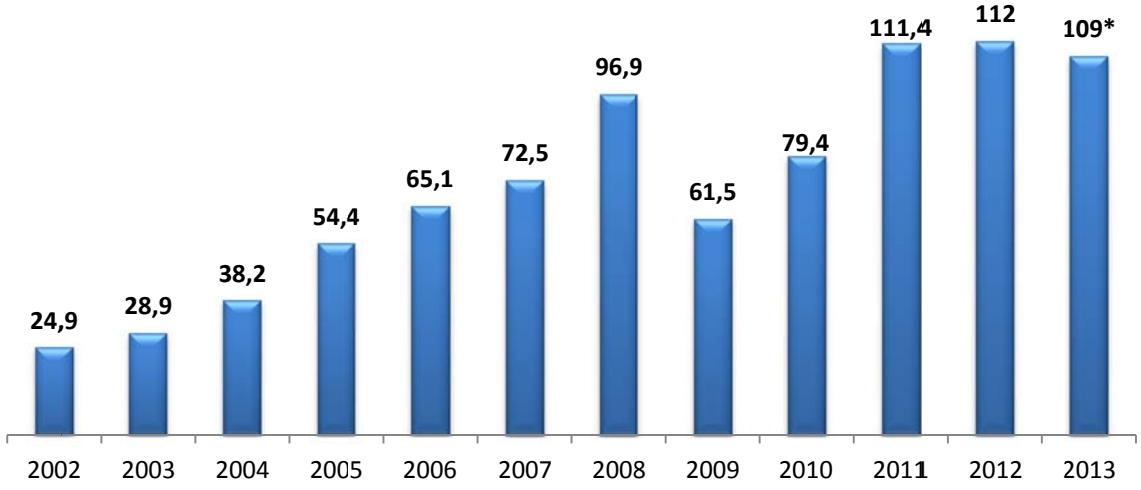

معدل الفترة يناير-سبتمبر 2013

بالنسبة لسعر غاز البوطان، فقد سجل بدوره ارتفاعا ملموسا بنسبة 261%، حيث انتقل من 248 دولار للطن في 2002 إلى 896 دولار للطن في 2012 .و بخصوص سنة 2013، فقد تراوح سعر البوطان من 626 إلى 959 بمتوسط سعر ناهز 800 دولار للطن خلال الفترة الممتدة من يناير و حتى متم شتنبر 2013.

تطور متوسط سعر غاز البوطان (دولار للطن)

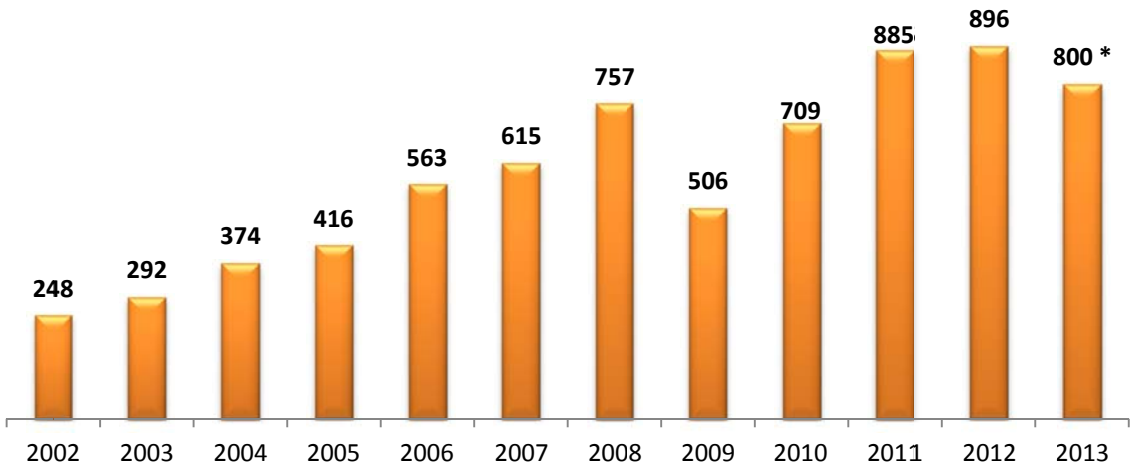

معدل الفترة يناير-سبتمبر 2013

و بالتركيز على سنة 2013، فقد تميزت بدورها بتقلب سعر النفط الخام من 96,8 إلى 119,3 دولار للبرميل، مسجلتا متوسط سعر ناهز 109 دولار للبرميل خلال الفترة الممتدة من يناير حتى متم شتنبر 2013 مقابل 112,5 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وقد تميزت أسعار المواد النفطية خلال السنة الحالية، بما يلي:

- **يناير- فبراير 2013:** ارتفاع أسعار النفط و غاز البوطان بالتوالي إلى 114,6 دولار للبرميل و 890 دولار للطن مع انخفاض سعر صرف الدولار إلى 8,40 درهم؛
- **مارس- يونيو 2013:** انخفاض أسعار النفط و غاز البوطان إلى 104,4 دولار للبرميل و 728 دولار للطن مع ارتفاع نسبي لسعر صرف الدولار إلى 8,54 درهم؛
- **يوليو- سبتمبر 2013:** ارتفاع جديد للأسعار النفطية و الغاز في مستوى 110 دولار للبرميل و 795دولار للطن و انخفاض جديد لسعر صرف الدولار إلى 8,43 درهم.

متوسط سعر النفط الخام برسم سنة 2013 بدولار للبرميل

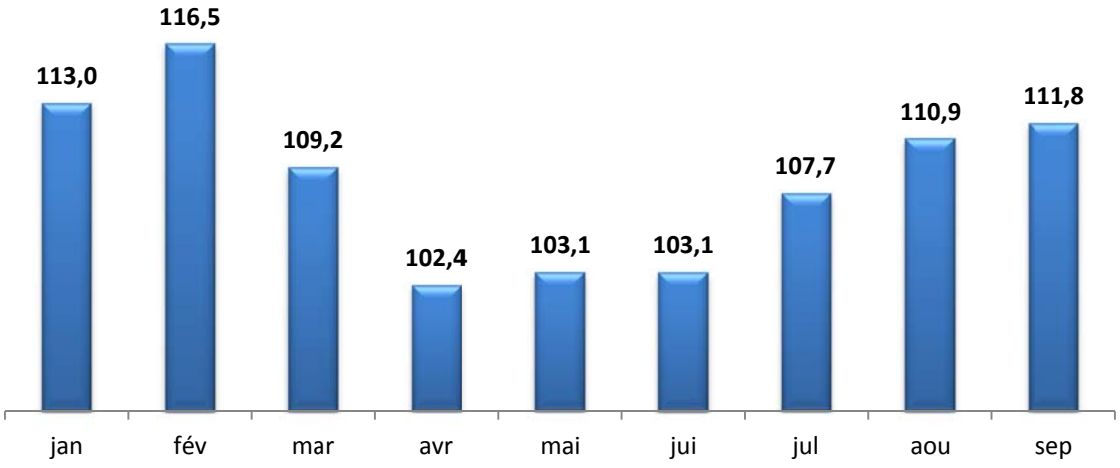

متوسط سعر غاز البوطان برسم سنة 2013 بدولار للطن

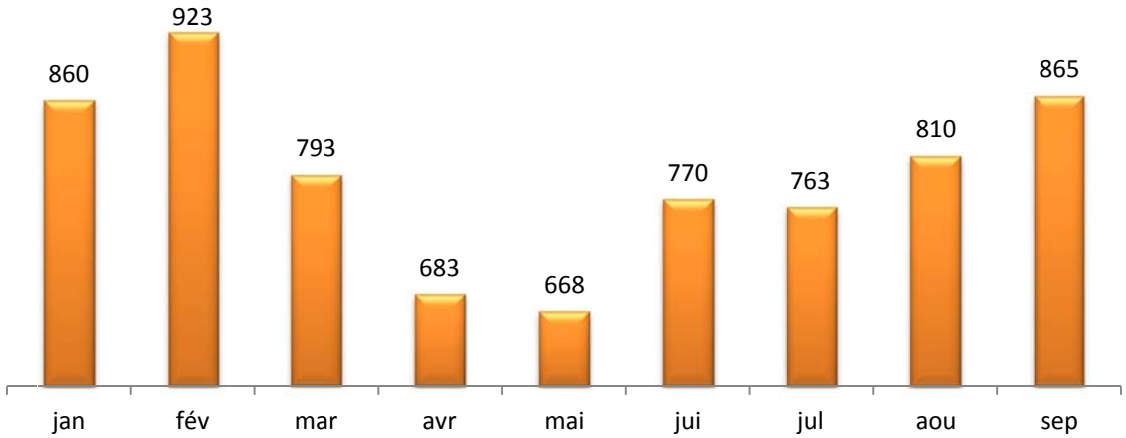

وبصرف النظر عن العامل الموسمي، تفسر هذه التقلبات بتوالي الأحداث الاقتصادية العالمية لسنة 2013، كأزمة قبرص ومنطقة اليورو بشكل عام، الأوضاع الاقتصادية للولايات المتحدة و الصين باعتبارهما أول مستهلكي المواد النفطية عالميا ، و كذلك الأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط التي تسببت في الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط الخام خلال شهر أغسطس من السنة الحالية من 103 إلى 117 دولار برميل.

2.2.1. الدعم الأحادي للمواد النفطية

بعد توقيف العمل بنظام المقايسة، وبسبب جمود أسعار البيع الداخلية، تضخمت مستويات الدعم الأحادي للغازوال و البنزين و غاز البوطان خلال الفترة 2008-2012 بانتقالها على التوالي من 1,6 إلى 4,01 درهم للتر، من 1,0 إلى 2,3 درهم للتر و من 5,2 إلى 6,7 درهم للكيلوغرام.

في سنة 2013، و بسبب مراجعة الأسعار في يونيو 2012، عرف الدعم الأحادي لبعض المواد النفطية انخفاضا حيث سجل 3,1 و1,2 درهم للتر على التوالي بالنسبة للغازوال و البنزين خلال الفترة الممتدة من يناير حتى متم شتنبر 2013.

متوسط الدعم الاحادي السنوي

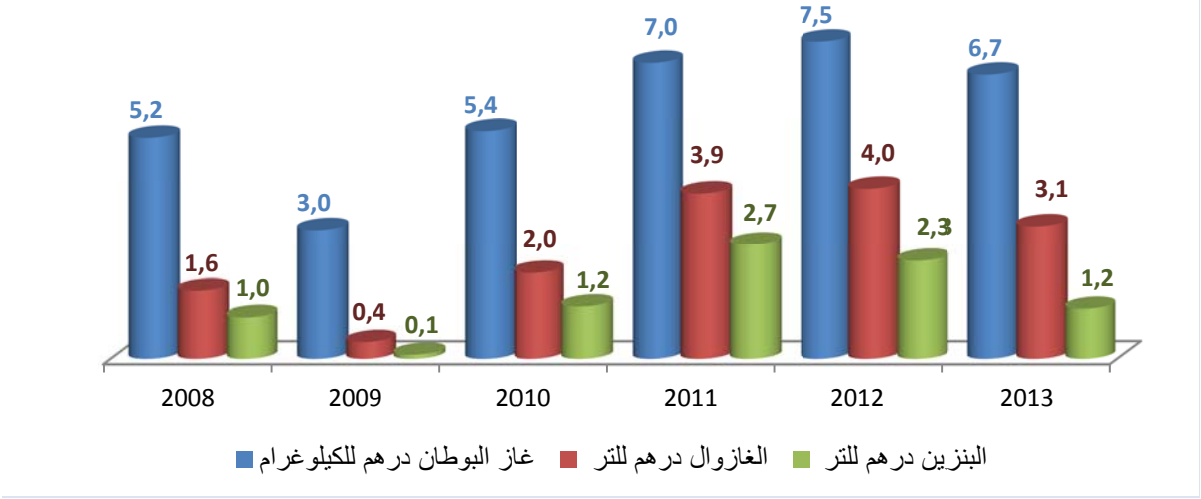

سنة 2013: معدل الفترة يناير-سبتمبر

وفقا لذلك، فإن الدعم السنوي المتوسط بنسبة سعر البيع خلال الفترة 2008-2013 يصبح كالتالي:

متوسط الدعم الاحادي السنوي (نسبة % من ثمن البيع)

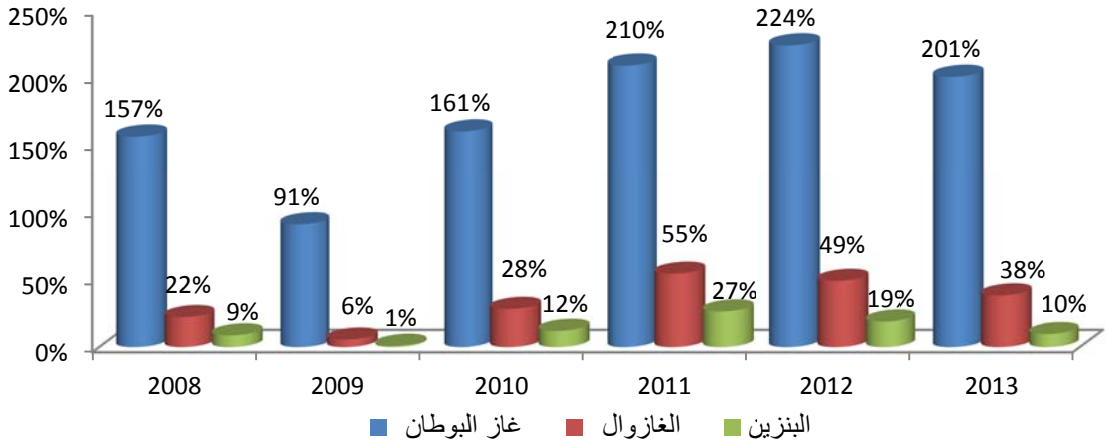

سنة 2013: معدل الفترة يناير-سبتمبر

يتبين أن مراجعة أسعار الغازوال و البنزين في شهر يونيو 2012 كان له آثار إيجابي على نسبة الدعم في سنة 2013 حيث انتقلت على التوالي من 49% و 19% خلال سنة 2012 لتسجل 38% و 10% خلال الفترة الممتدة من شهر يناير حتى متم شتنبر 2013.

كذلك بالنسبة للفيول الصناعي، فقد أدت مراجعة سعر بيع هذه المادة خلال سنة 2012 إلى انخفاض الدعم من 2.498 إلى 1.549 درهم للطن برسم سنة 2013.

متوسط الدعم الاحادي السنوي لمادة الفيول / درهم للطن

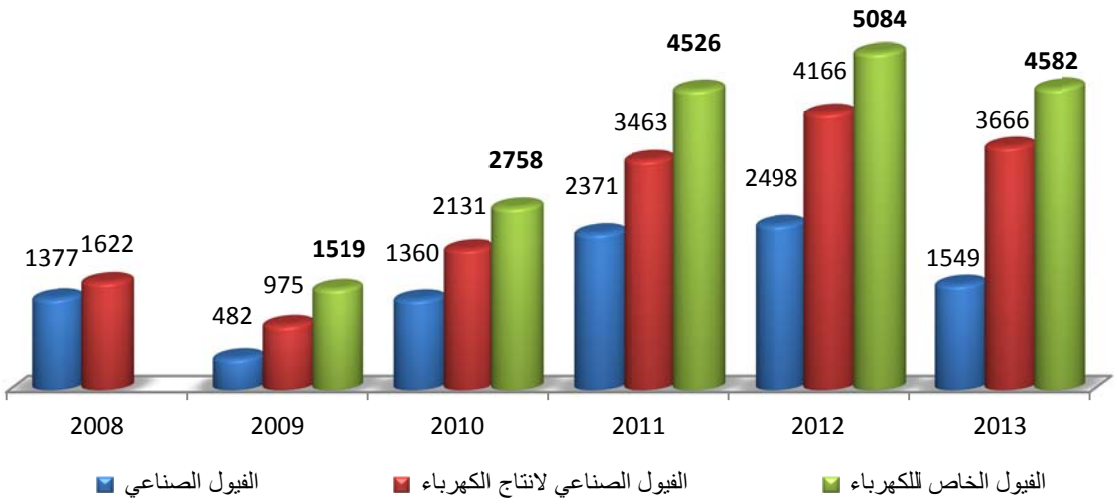

سنة 2013: معطيات الفترة يناير-سبتمبر

الدعم الاحادي السنوي (النسبة % من ثمن البيع)

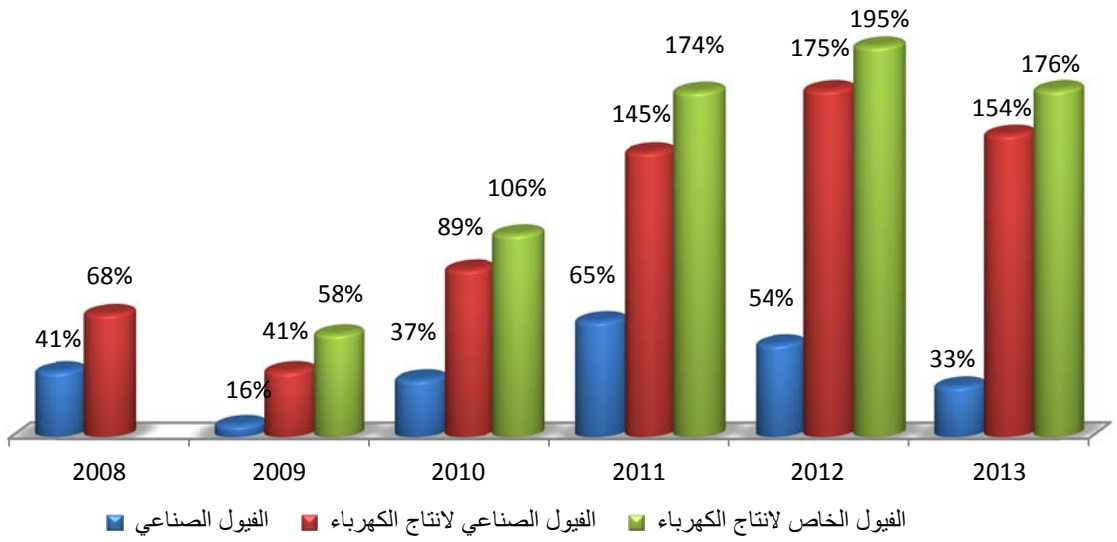

سنة 2013: معطيات الفترة يناير-سبتمبر

3.2.1. تطور استهلاك المواد النفطية

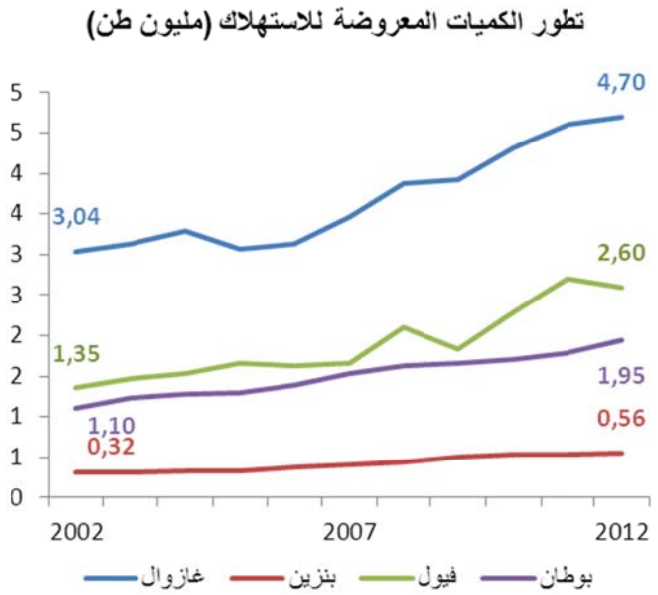

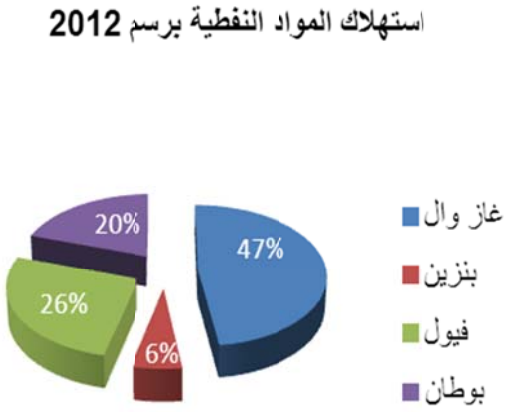

تضاعف استهلاك المواد النفطية خلال الفترة 2002-2012، حيث انتقل على التوالي من 6 إلى 10 ملايين طن. ويمثل الغزوال و غاز البوطان ما يناهز 70% من الاستهلاك الإجمالي السنوي.

3.1. تطور نفقات المقاصة

نفقات المقاصة للمواد النفطية و غاز البوطان (مليار الدرهم)

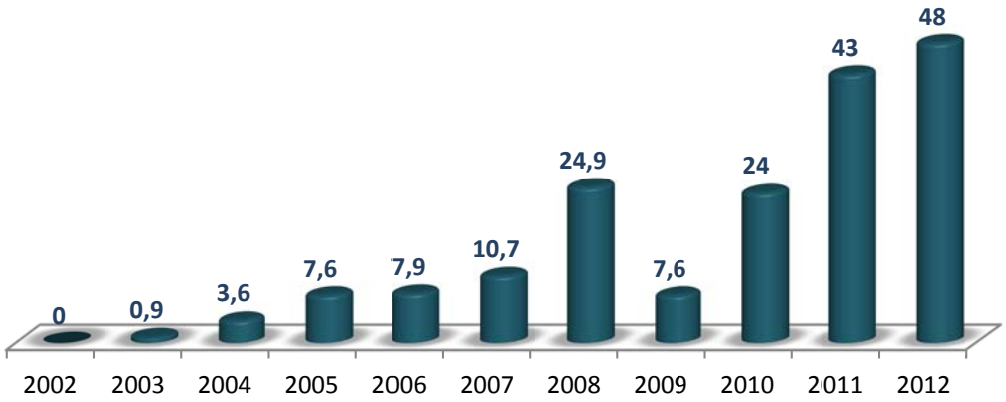

خلال العشرية الاخيرة، سجلت نفقات المقاصة للمواد النفطية ارتفاعات مضطردا تحت التأثير المزدوج لارتفاع أسعارها في السوق العالمية و ارتفاع الاستهلاك في السوق الداخلية و ذلك، رغم مراجعات الأسعار المفعلة منذ سنة 2004.

بالنسبة لسنة 2013، تقدر نفقات المقاصة للمواد النفطية للفترة الممتدة من يناير و حتى متم شهر غشت بما يناهز 25,3 مليار درهم، موزعة كالآتي:

فترة يناير-غشت 2013				
	السعر المتوسط	الدعم الأحادي	% من سعر البيع	نفقات المقاصة (مليار درهم)
سعر الصرف	8,5 (درهم للدولار)			
النفط الخام	109 (دولار للبرميل)			
البوطان	794 (دولار للطن)	6627 (درهم للطن)		8,0
الغاز وال	943 (دولار للطن)	3,14 (درهم للتر)	39%	17,3
البنزين	1002 (دولار للطن)	1,22 (درهم للتر)	10%	
الفيول الصناعي	590 (دولار للطن)	1587 (درهم للطن)	34%	
الفيول (كهرباء)		3666 (درهم للطن)	154%	
الفيول الخاص	707 (دولار للطن)	4564 (درهم للطن)	176%	
المجموع				25,3

2. سلسلة السكر

توجد سلسلة السكر على رأس السلاسل الاستراتيجية الزراعية التي تليها الحكومة اهتماما خاصا. حيث يحتل هذا القطاع أهمية كبيرة في الاقتصاد الزراعي، بفضل مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي من مادة السكر وخلق فرص العمل و تأمين الدخل لأكثر من 000 80 من المزارعين.

و تتوزع الزراعات السكرية في خمس مساحات مسقية، و هي الغرب و اللوكوس و دكالة و تادلة و ملوية، حيث تعمل الوحدات الصناعية على استخراج السكر من المحاصيل المزروعة محليا و تكرير السكر الخام المستورد من السوق الدولية. ونظرا للظروف المناخية الغير الملائمة التي اتسمت بها المواسم الماضية، عرف الإنتاج المحلي من السكر الأبيض، تراجعا ملحوظا خلال المواسم الأخيرة. مسجلا معدل تغطية من الحاجيات الوطنية من هذه المادة نسبة تناهز 30 ٪ خلال الموسم الحالي مقابل 47% خلال موسم 2008.

ونظرا لهذا الوضع، تم التوقيع على عقد برنامج جديد 2013-2020 بين الحكومة و المهنيين قصد الرفع من معدل التغطية الوطنية من السكر إلى 55 ٪، عن طريق توسيع المساحات المزروعة و تحسين الإنتاجية.

ولكون السكر يشكل مادة ذات الاستهلاك الأساسي، و قصد حماية الزراعات السكرية المحلية ودعم القدرة الشرائية للمستهلكين ، فان الدولة تخصص ، في اطار نظام المقاصة ، مجموعة من الأدوات والتدابير تهم بالخصوص تحديد السعر المستهدف عند الاستيراد و ضمان سعر مجزى عنه للمزارعين و منح دعم جزافي عند استهلاك السكر المكرر بكل أنواعه.

1.2. تذكير بأهم المحطات التاريخية لدعم قطاع السكر

- **سنة 1996:** تحرير واردات السكر الخام و السكر المكرر مع اتخاذ الإجراءات التالية:

  - منح دعم جزافي لاستهلاك السكر المكرر تبلغ 2000 درهم للطن دون احتساب الرسوم. و قد انتقلت هذه الاعانة في سنة 2013 الى 2661 درهم للطن دون احتساب الرسوم نتيجة اعادة تقييم أسعار الزراعات السكرية .

  - حماية الإنتاج المحلي حيث تخضع واردات السكر الخام و السكر المكرر (المسحوق والمقطع) للرسوم الجمركية المحددة على التوالي في 35 ٪ و 42 ٪ و 47 ٪ من ثمن التكلفة

والشحن. تعتبر التسعيرة الجمركية المطبقة على السكر، أداة لحماية الإنتاج المحلي من خلال السعر المستهدف المحدد حاليا في 5.335 درهم للطن بالسنبة للسكر الخام . اما بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، فان السكر المكرر يخضع لضريبة مخفضة بنسبة 7٪ .

- **سنة 1999 :** استرجاع الاعانة الجزافية من بعض الصناعات الغير المخصصة للتصدير مثل الحلويات و قطاع المشروبات الغازية و غير الغازية . وفي سنة 2007، و قصد الحفاظ على القدرة التنافسية لبعض الصناعات الوطنية، تم التخلي عن هذا الاسترجاع باستثناء قطاع صناعة المشروبات الغازية و غير الغازية.

- **سنة 2006 :** نظرا لارتفاع أسعار السكر الخام في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة ، استفادت الواردات من السكر الخام منذ سنة 2006 من منحة إضافية في حال تجاوز السعر المستهدف (مع الحفاظ على التسعيرة الجمركية في حدود 35 ٪ من الثمن التكلفة والشحن).

- **سنة 2010:** استرجاع الدعم عن السكر المخصص للتصدير. حيث يتم القيام بخصم جزافي يعادل الاعانات المقدمة لكل طن من السكر المصدر في كل اشكاله (القالب ، قطع ، ومسحوق).

- **سنتي 2012 و 2013 :** إعادة تقييم سعر الشمندر و قصب السكر على التوالي ب 80 درهم للطن و 50 درهم للطن على شطرين.

2.2. تطور محددات المقاصة لقطاع السكر

تضاعفت تكلفة المقاصة الخاصة بالسكر خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 منتقلة على التوالي من 2,4 إلى 5 مليار درهم. وتتمثل أهم العوامل المحددة لهذه التكلفة فيما يلي :

1.2.2. تطور أسعار السكر الخام في السوق الدولية

شهدت السوق العالمية للسكر تحولات عميقة تميزت بالتقلب و الارتفاع في أسعار السكر الخام حيث انتقل هذا الاخير من متوسط سعر ناهز 376 دولار للطن في سنة 2008 إلى 662 دولار للطن سنة 2011 . خلال سنة 2012، سجل متوسط سعر هذه المادة ما يناهز 578 دولار للطن . و يعزى هذا الوضع بالنسبة للمحللين الى انخفاض مستويات مخزونات السكر العالمية في السنوات الأخيرة.

بالنسبة لسنة 2013 ، سجل سعر السكر الخام في الأسواق العالمية تراجعا ملحوظا، بفضل تحسن انتاج مادة السكر على المستوى العالمي ليتجاوز و لأول مرة 180 مليون طن . وهكذا ، فإن أسعار السكر الخام العالمية قد سجلت أدنى مستوياتها منذ ثلاث سنوات، حيث سجل متوسط سعر السكر الخام في السوق الدولية خلال النصف الأول من سنة 2013 ما يناهز 491 دولار للطن . وتراوحت أسعاره خلال هذه الفترة بين 380 دولار للطن و 465 دولار للطن دون احتساب تكلفة الشحن و التي تناهز 40 دولار للطن.

تطورسعراستيراد السكر الخام (الدولار للطن)

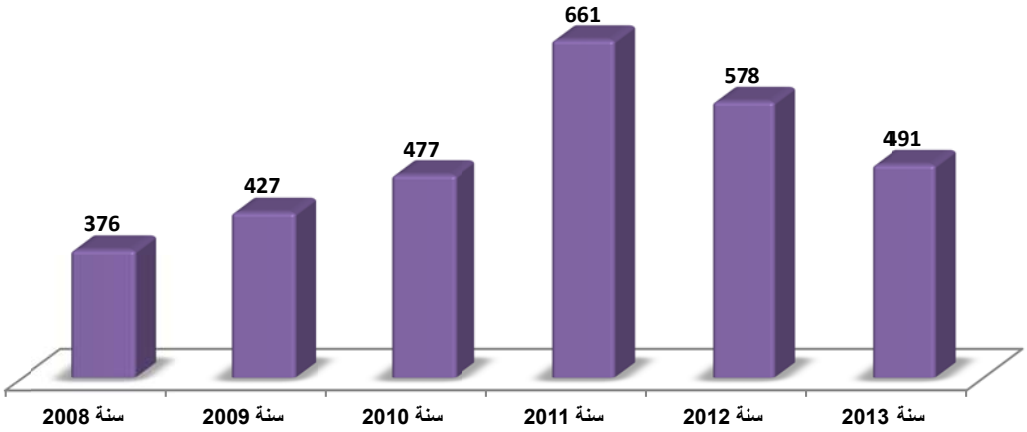

2.2.2. تطور واردات السكر الخام

عرفت واردات السكر الخام ارتفاعا بنسبة 39% بين عام 2008 و 2012 حيث انتقلت من 746.000 طن إلى ما يناهز 1.040.000 طن و ذلك لتغطية ضعف إنتاج السكر في السوق المحلية.

تطور كمية الواردات من السكر الخام (الف طن)

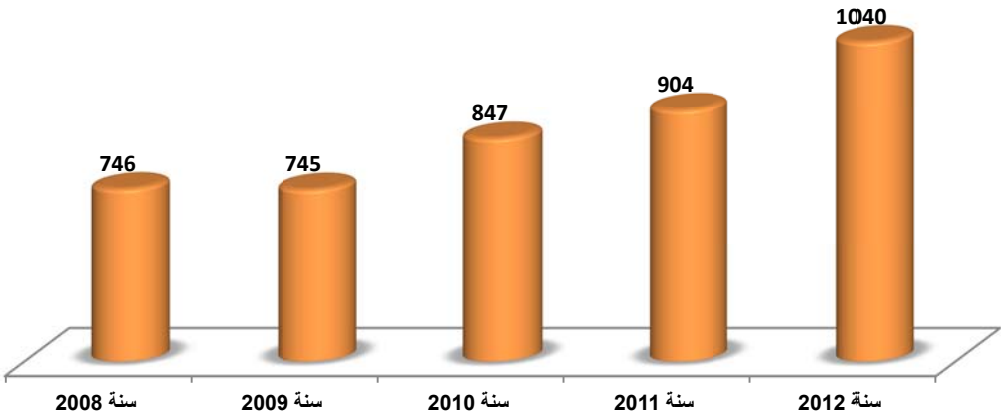

و قد بلغت الحصة الإجمالية للواردات خلال الفترة الممتدة من يناير-حتى متم شهر غشت من السنة الجارية ما يناهز 700.000 طن بسعر متوسط بلغ 470 دولار للطن (شاملا تكلفة التأمين و الشحن). نتيجة لذلك، بلغت تكلفة دعم استيراد السكر الخام خلال هذه الفترة ما يناهز 137 مليون درهم مقابل 1,2 مليار درهم برسم نفس الفترة من السنة الماضية.

3.2.2. تطور الإنتاج المحلي من السكر

نظرا للظروف المناخية الغير ملائمة التي اتسمت بها المواسم الماضية (فيضانات ،صقيع ...) فقد سجل إنتاج السكر محليا انخفاضا حادا الى ما يقرب من -47% منتقلا من 469.610 طن في عام 2008 إلى 250.000 طن سنة 2012.

تطور الانتاج المحلي من السكر المكرر (الطن)

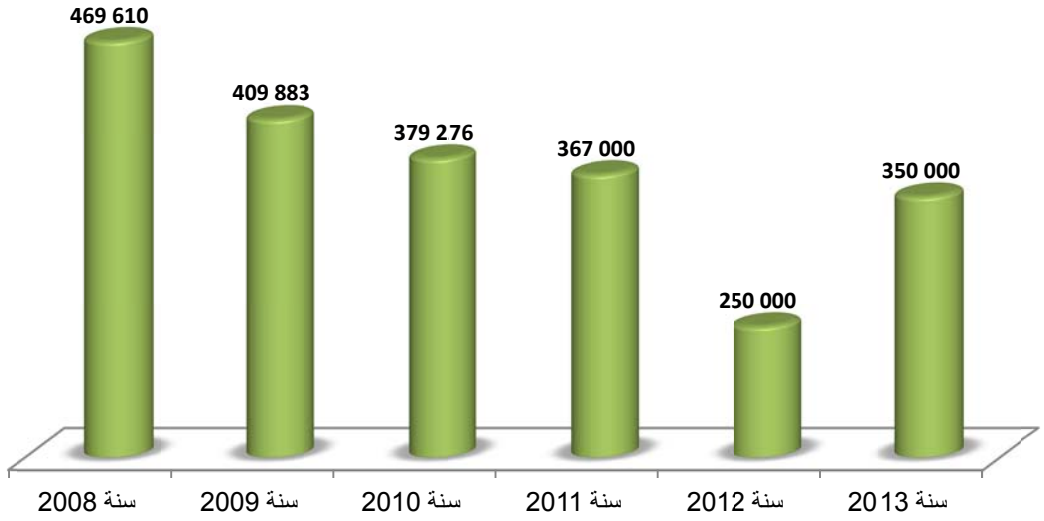

و برسم سنة 2013، فقد ناهز إنتاج السكر الأبيض 350.000 طن مسجلا ارتفاعا ب+40% بالنسبة للسنة الماضية، ما يمثل نسبة تغطية الانتاج المحلي للحاجيات تناهز 30%.

4.2.2. تطور الكميات المعروضة للاستهلاك من السكر

بالنسبة للكميات المعروضة للاستهلاك ، فقد شهدت متوسط نمو سنوي بلغ حوالي 1,8% للفترة 2008-2012.

تطور الاستهلاك المحلي من السكر المكرر (الف طن)

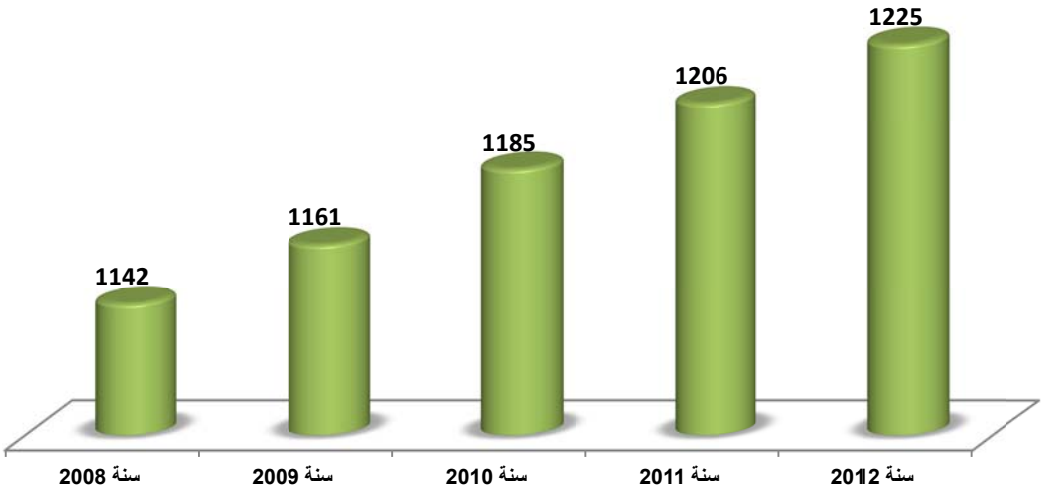

برسم الفترة يناير-غشت 2013، بلغت الكميات المعروضة للاستهلاك بالنسبة للسكر المكرر ما يناهز 799.700 طن، ما يقارب استهلاك شهري يبلغ 960 99 طن. و على هذا الأساس، ينتظر أن تستقر الكميات المعروضة للاستهلاك إلى نهاية دجنبر 2013 في نفس حجم السنة الماضية أي 1,2 مليون طن.

3.2. تطور نفقات المقاصة

تحت تأثير الارتفاع القياسي في أسعار السكر الخام في الأسواق الدولية (+54%) و زيادة حجم الواردات (+39%) برسم الفترة 2008-2012، فإن نفقات الدعم المخصص للسكر قد تضاعفت خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 2,4 الى 5 مليار درهم. ويعزى ذلك، لارتفاع الدعم الإضافي الموجه لاستيراد السكر الخام و الذي سجل 2,4 مليار درهم و 1,9 مليار درهم على التوالي لسنوات 2011 و 2012 مقابل 165 مليون درهم سنة 2009.

بالنسبة لسنة 2013، نتيجة تراجع أسعار السكر الخام في الأسواق العالمية (-15%)، و على أساس استهلاك شهري يبلغ 960 99 طن من السكر المكرر ، وصل دعم السكر خلال الفترة يناير-غشت 2013 ما يناهز 2,3 مليار درهم. و تجدر الإشارة أن تكلفة هذا المنتج عند الاستيراد ظلت أقل من السعر المستهدف خلال 5 أشهر مما ساعد على تحقيق خصومات لفائدة صندوق المقاصة على الواردات. و على هذا الأساس، فإن نفقات المقاصة المتوقعة لمادة السكر برسم سنة 2013 تقدر بحوالي 3,5 مليار درهم خلال سنة 2013 مقابل 5 مليار للسنة الماضية.

تطور نفقات المقاصة الخاصة بالسكر (مليون درهم)

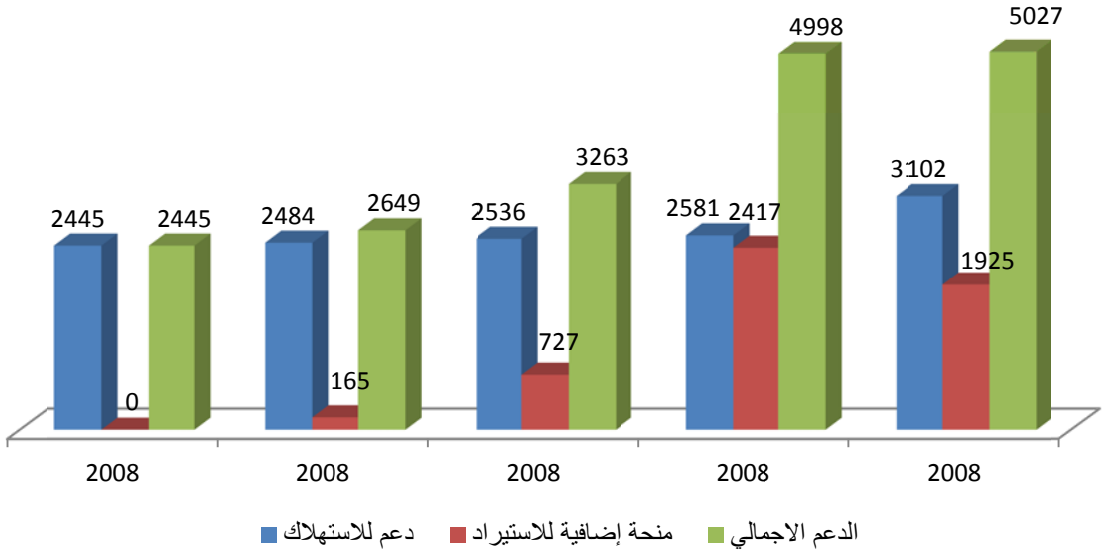

يتم تمويل تكلفة المقاصة بالنسبة للسكر بأكثر من 95% من الميزانية العامة، حيث انخفضت مساهمة الحساب الخصوصي للخزينة " صندوق دعم الاسعار " بشكل ملحوظ نظرا لارتفاع أسعار السكر الخام في السوق الدولية (4,5% في عام 2012 مقابل 55% في عام 2004).

3. سلسلة القمح اللين

يقدر متوسط الإنتاج المحلي من الحبوب خلال العقد الماضي ب 72 مليون قنطار، حيث يمثل القمح اللين 46% من الإنتاج الإجمالي الذي يتسم بتذبذب كبير إذ يتراوح برسم هذه الفترة بين 24,4 مليون قنطار بالنسبة للموسم 2006-2007 و 103,6 ملايين قنطار بالنسبة للموسم 2008-2009 وذلك بسبب عدم استقرار الظروف المناخية.

بالنسبة للقمح اللين، فقد بلغ متوسط الإنتاج المحلي برسم العقد الماضي 33 مليون قنطار مسجلا تأرجحا قويا بين 11 مليون قنطار بالنسبة للموسم 2006- 2007 و 51 مليون قنطار للموسم 2012-2013، و مسجلا نسبة تغطية للاحتياجات الوطنية من المنتوج المحلي تتراوح بين 25 و 75% . نتيجة لذلك، تتراوح الكميات المستوردة من هذه المادة بين 10 و 32 مليون قنطار سنويا.

يستفيد قطاع القمح اللين من الدعم على مستوى تحديد السعر المرجعي للإنتاج المحلي و التسويق من خلال تحمل الفارق بالمقارنة مع سعر الدخول الى المطحنة وكذا تكاليف التخزين ، وعلى مستوى الواردات عن طريق التعويض الجزافي في حال تجاوز السعر المستهدف عند الميناء، و على مستوى السحق، عبر دعم حصيص محدد من الدقيق الوطني للقمح اللين.

1.3. تذكير بأهم المحطات التاريخية لدعم دقيق القمح اللين

- **سنة 1988 :** حصر الدعم الموجه للدقيق الوطني للقمح اللين في حصيص محدد في 10 مليون قنطار؛

- **سنة 1996:** تحرير واردات القمح اللين مع وضع تسعيرة على الواردات لحماية الإنتاج المحلي من خلال تحديد السعر المستهدف عند الميناء في حدود 260 درهم للقنطار؛

- **سنة 2006:** تعميم الدعم عند تسويق المحصول المحلي لفائدة الكميات المجمعة لدى المخزنين و المطاحن الصناعية. حيث تتحمل الدولة الفارق بين السعر المرجعي لشراء الانتاج المحلي للقمح اللين و الثمن المستهدف عند المطحنة؛

- **سنة 2007:** نظرا لارتفاع أسعار القمح في السوق الدولية في السنوات الأخيرة، تستفيد الواردات من القمح الموجه لإنتاج دقيق القمح اللين من تعويض جزافي عند الاستيراد في حال تجاوز السعر المستهدف؛

- **سنة 2013:** تقليص الحصيص للدقيق الوطني من القمح اللين إلى 8,5 مليون قنطار ابتداء من الأسدس الثاني من سنة 2013. ويقتصر هذا التقليص على الحصيص المتعلق بالمناطق الحضرية التي تسجل معدل الفقر أقل من 10٪.

2.3. تطور محددات المقاصة لدقيق القمح اللين

1.2.3. تطور أسعار القمح اللين في السوق الدولية

شهد السوق العالمي للقمح اللين تغيرات عميقة تميزت بارتفاع و تذبذب الأسعار و التي سجلت أعلى مستوى لها خلال الثلاث سنوات الاخيرة منتقلة من متوسط سعر قدره 111 دولار للطن سنة 2001 إلى 200 دولار للطن سنة 2009 وأكثر من 310 دولار للطن سنة 2012 .

تطور أسعار القمح اللين (دولار للطن)

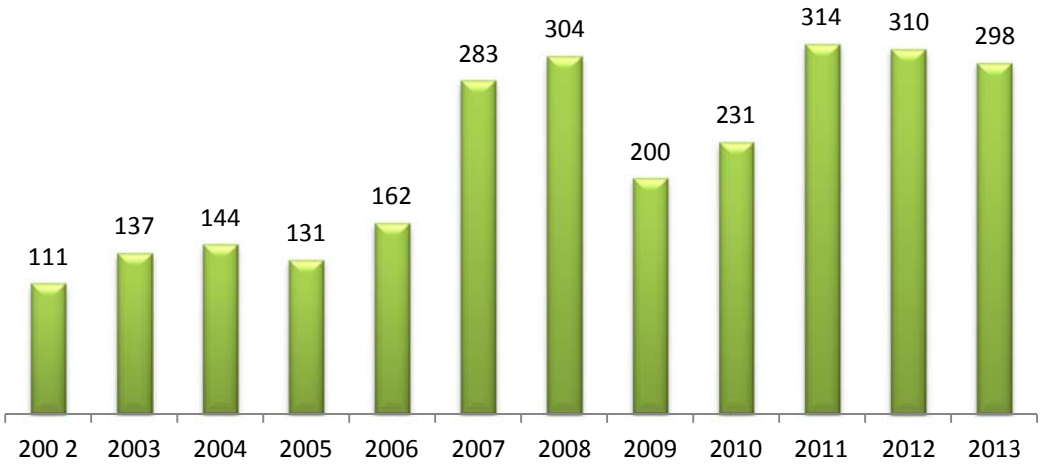

(سنة 2013 : متوسط السعر للفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر)

بالسنبة لسنة 2013 ، بلغ متوسط سعر القمح اللين في الأسواق العالمية للفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2013 ما يناهز 298 دولار للطن.

تطور أسعار القمح اللين في سنة 2013 (دولار للطن)

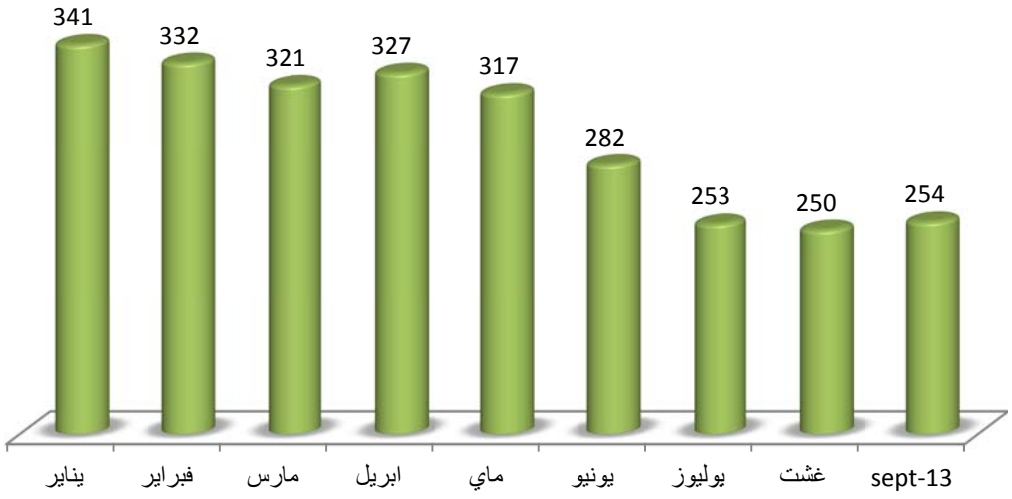

شهدت أسعار القمح اللين في السوق الدولية، تقلبا مهما خلال السنة الحالية. حيث تراوحت خلال الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر ما بين 244 و 349 دولار للطن اي بمتوسط سعر قدره 298 دولار للطن.

- الفترة الممتدة من يناير إلى مايو 2013: تميزت بارتفاع حاد لأسعار هذه المادة، حيث بلغ متوسط السعر 328 دولار للطن. تجدر الاشارة إلى أنه نظرا للاتجاه التصاعدي لأسعار القمح في السوق العالمية، و لتزويد السوق المحلية بهذه المادة الحيوية خلال الفترة الممتدة من يناير إلى أبريل 2013 تم اللجوء إلى تعليق الرسوم الجمركية مع تفعيل نظام التعويض الجزافي عند الاستيراد؛

أما عن حصيلة هذه العملية، فقد تم استيراد حوالي 16,5 مليون قنطار، بتكلفة إجمالية بلغت نحو 700 مليون درهم؛

- الفترة الممتدة ما بين يونيو و شتنبر 2013: انخفض متوسط سعر القمح الى 260 دولار للطن و ذلك لأهمية المحاصيل من هذه المادة على مستوى البلدان المصدرة.

من جهة أخرى، و عند بداية فترة تجميع المحصول المحلي من القمح اللين وقصد حماية الفلاح المغربي وخلق الظروف المناسبة لتسويق هذا الإنتاج، تم العمل بالرسوم الجمركية على استيراد القمح بمعدل 17,5% . و نظرا لاستمرار انخفاض سعر القمح خلال غشت 2013 ، عمدت الحكومة الى الرفع من هذه الرسوم إلى 45% .

و قد سجلت الكميات المجمعة من القمح اللين حتى متم شهر سبتمبر 2013 ما يقرب من 19 مليون قنطار من إنتاج إجمالي يقدر بحوالي 51 مليون قنطار.

2.2.3. تطور الإنتاج المحلي من القمح اللين

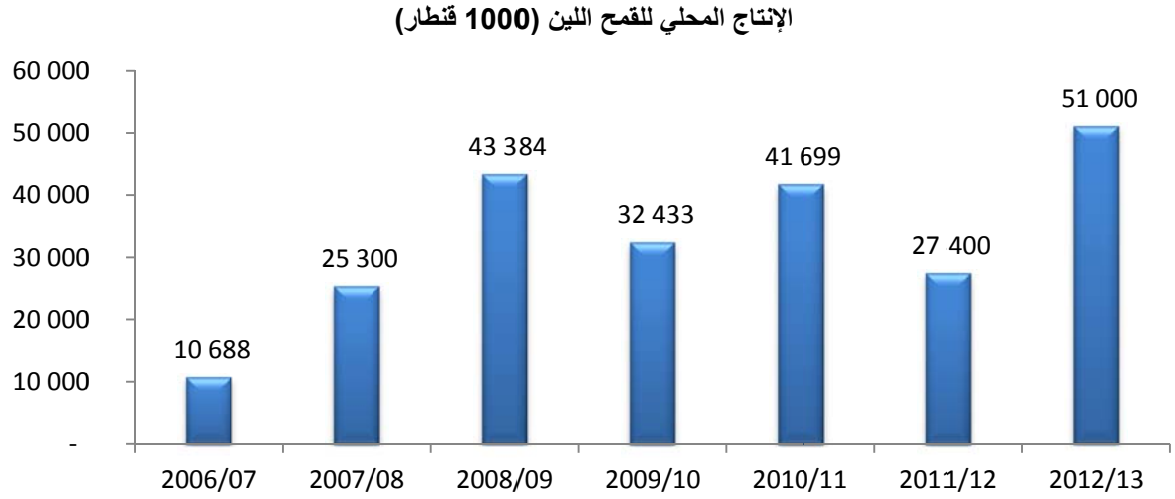

3.2.3. تطور واردات القمح اللين

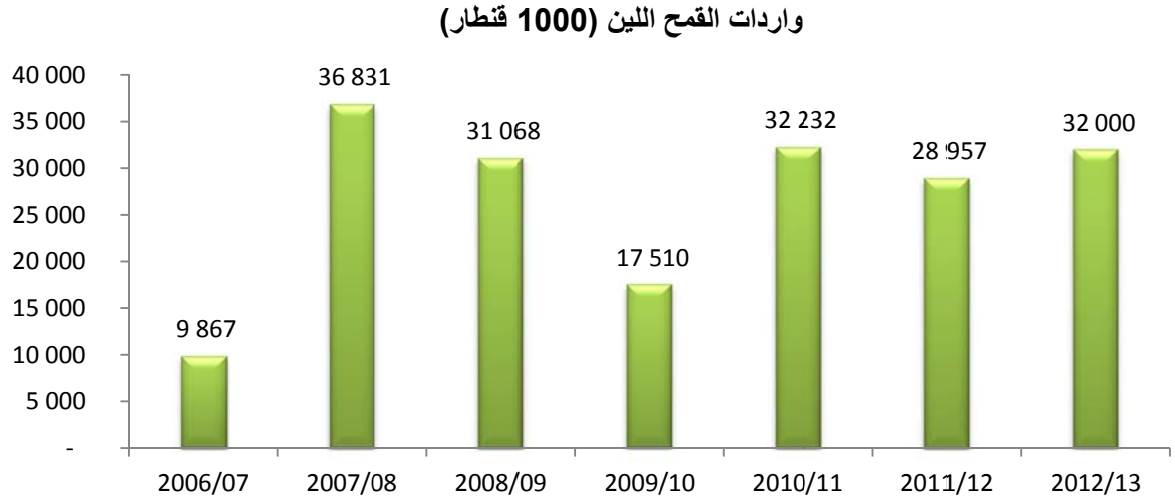

4.2.3. تطور استهلاك الدقيق الوطني من القمح اللين

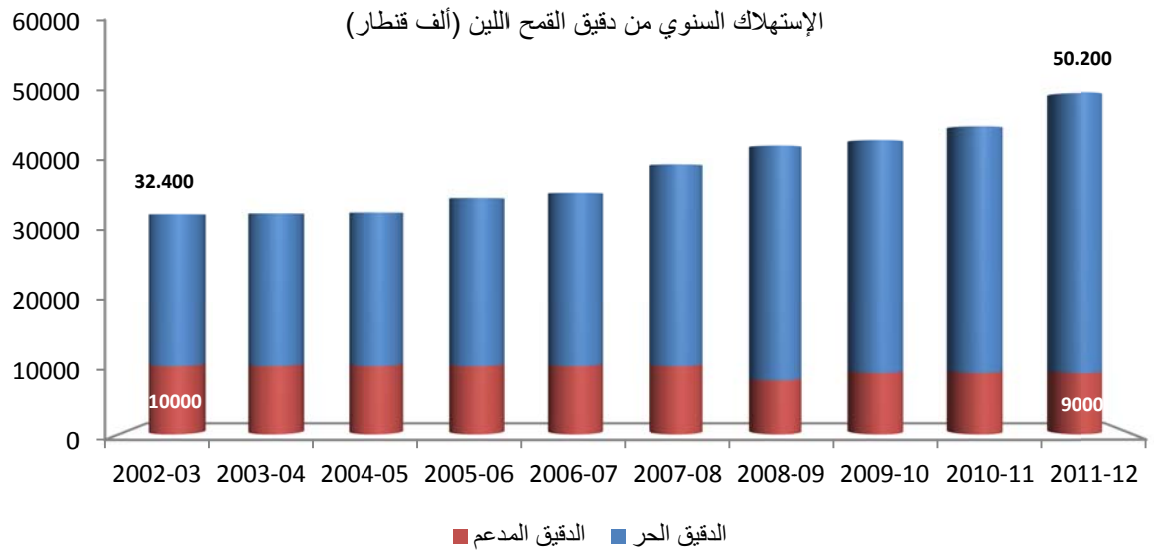

انتقل الاستهلاك المحلي للدقيق المستخرج من القمح اللين من 33 مليون قنطار برسم الموسم 2003-2002، ليصل إلى أكثر من 50 مليون قنطار برسم الموسم 2013-2012 اي بزيادة 55%، ما يمثل متوسط استهلاك سنوي يبلغ 1,5 قنطار من الدقيق لكل فرد. من جهة أخرى ونتيجة لتحديد الحصيص السنوي من الدقيق المدعم، فان حصته ضمن مختلف اشكال دقيق القمح اللين قد انتقلت من 31 إلى 18 % خلال نفس الفترة.

5.2.3. تطور الكميات المسحوقة من القمح اللين على مستوى المطاحن الصناعية

تتمثل الكميات المسحوقة من القمح اللين من طرف المطاحن الصناعية تبعا لأصل القمح كما يلي:

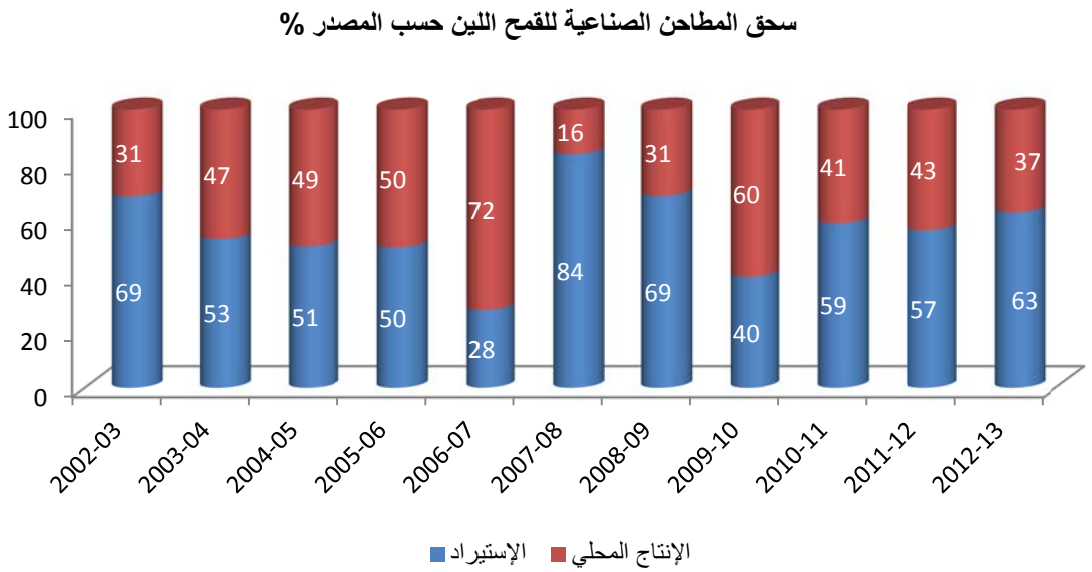

تبقى مساهمة الإنتاج المحلي (الكميات المجمعة من الانتاج المحلي للقمح اللين) في الكميات المسحوقة على صعيد المطاحن الصناعية متذبذبة حيث تتراوح ما بين 16 و 72%، و يعزى ذلك لعدم استقرار الإنتاج المحلي من هذه المادة نتيجة الظروف المناخية.

3.3. تطور تكلفة المقاصة بالنسبة للدقيق الوطني للقمح اللين

تطور نفقات الدعم المخصص للقمح اللين (مليون درهم)

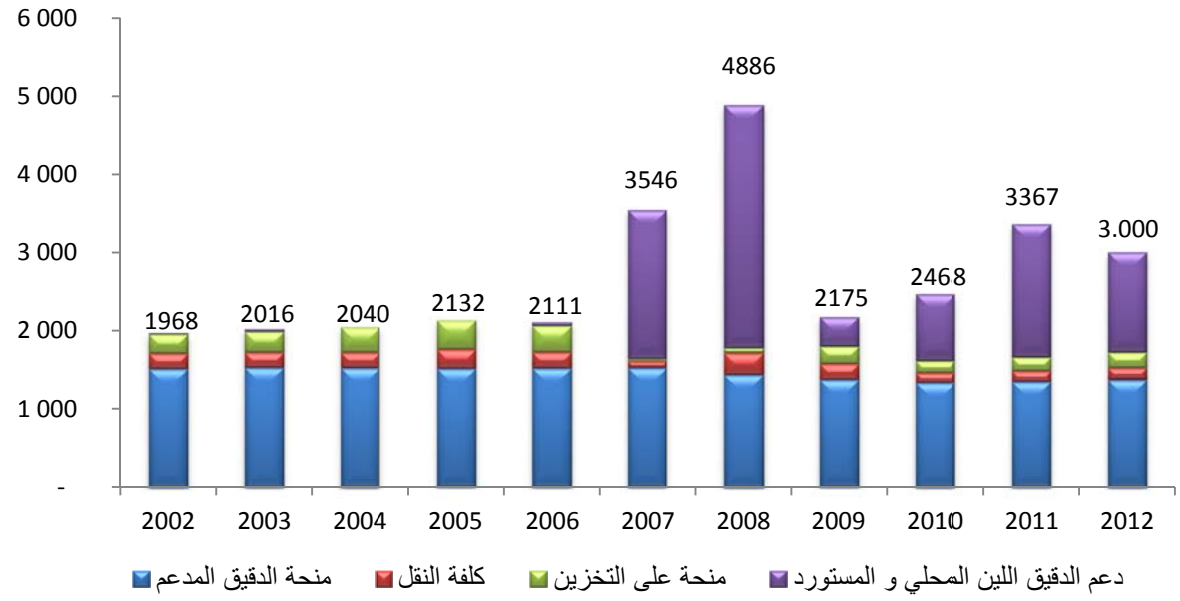

- **دعم الدقيق المدعم** : يحتل جزءا تابتا في كلفة الدعم بما يناهز 1,4 مليار درهم سنويا، لكونه يخص حصيص محدد من الدقيق المدعم.

- **منحة التخزين و تكاليف النقل**: تمثلان ما يقرب من 10% من الدعم الإجمالي و تختلفان سنويا بناء على الكميات المجمعة من الإنتاج المحلي.

- **دعم القمح المحلي والمستورد**: يفسر الارتفاع المسجل لدعم دقيق القمح اللين منذ سنة 2007 ، و يمثل ما يناهز 44% من الكلفة الإجمالية. و يتعلق الامر بنظام التعويض الجزافي عن استيراد القمح اللين في حال تجاوز السعر المستهدف و الدعم الموجه للقمح المحلي و المعمم على مجموع الكمية المجمعة لدى المطاحن و وكالات التخزين .

الفصل الثالث:

أهم أحداث لسنة 2013

الفصل الثالث : أهم أحداث سنة 2013

1. أهم أحداث سنة 2013

تتلخص أهم أحداث المقاصة بخصوص سنة 2013 فيما يلي:

- **بدأ العمل بنظام المقايسة الجزئية** لأسعار بيع بعض المحروقات، بموجب قرار رئيس الحكومة رقم13-69-3 بتاريخ 19 اغسطس 2013، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 16 سبتمبر 2013 : و يعتمد هذا النظام على حصر الدعم الموجه لبعض المواد النفطية (بنزين، الغازوال، فيول 2) في مستوى فرضيات قانون المالية و عكس الفارق الناتج عن تقلبات السوق العالمية على المستهلكين، سواء بالارتفاع أو الانخفاض. حيث سيمكن هذا النظام من حصر نفقات هذه المواد في مستوى الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية و تجنب فتح اعتمادات إضافية خلال السنة و بالتالي تفادي تفاقم عجز الميزانية.

- **إعادة تقييم أسعار الزراعات السكرية** : في إطار استراتيجية الوطنية لتعزيز الإنتاج المحلي من الزراعات السكرية وبالتالي التخفيف من عبء واردات السكر الخام على تكلفة الدعم، قررت الحكومة رفع سعر الشمندر و قصب السكر على التوالي ب 80 درهم للطن و 50 درهم للطن خلال موسمي 2012 و 2013 .

  وقصد تفادي تأثير هذه الزيادة في أسعار الزراعات السكرية و بالتالي عكسها على اسعار البيع عند الاستهلاك بالنسبة للسكر المكرر، فقد تحمل صندوق المقاصة تمويل هذه التدابير عن طريق الزيادة في الدعم الجزافي الموجه للسكر المكرر (661+ درهم للطن) مع مراجعة السعر المستهدف عند استيراد السكر الخام (635+ درهم للطن) . وتبلغ حصيلة الشطر الاول لعام 2012 ما يناهز 91 مليون درهم تحملها صندوق المقاصة.

- **توقيع عقد برنامج 2013-2020** : من أجل تحقيق تغطية الحاجيات المحلية من السكر بنسبة 55% بحلول سنة 2020 ، يتمحور العقد البرنامج للفترة الممتدة من سنة 2013 الى سنة 2020 حول عالية الانتاج على النقط التالية :

- التوسيع التدريجي في المساحات المزروعة سنويا لتصل إلى 94.700 هكتار منها 66.500 هكتار من الشمندر (+34% مقارنة بسنة 2013) و 28.200 هكتار من قصب السكر (+66% مقارنة بسنة 2013)؛

- تحسين الانتاجية لتحقيق متوسط انتاج يناهز 64 طن للهكتار بالنسبة للشمندر (+12% مقارنة بسنة 2013) و 80 طن للهكتار بالنسبة لقصب السكر (+25%مقارنة بسنة 2013) ؛

- تحسين عائد السكر في الهكتار الواحد الى 11 طن في الهكتار بالنسبة للشمندر و 9,6 طن للهكتار بالنسبة لقصب السكر؛

- منح اعانة مالية للزراعات الجديدة لقصب السكر تصل الى 6.000 درهم للهكتار.

بالموازاة مع ذلك، وقصد دعم زيادة انتاج الزراعات السكرية، فان القدرات الفعلية لمعالجة الزراعات السكرية يجب أن تنتقل من 42.500 طن في اليوم حاليا إلى 55.500 طن في اليوم في أفق سنة 2020 .

- تعليق الرسوم الجمركية على القمح اللين المستورد مع تفعيل آلية الدعم الجزافي عند الاستيراد في حالة تعدي الثمن المرجعي عند الميناء، و ذلك لضمان التموين العادي للسوق الوطنية من هذه المادة في ظرف ارتفاع أسعارها في السوق العالمية خلال السنتين الأخيرتين.

- تقليص حصيص الدقيق الوطني من القمح اللين ب 500.000 قنطار: مع استثناء المناطق الحضرية و القروية المعلنة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و كذلك التي تفوق فيها نسبة الفقر 10%.

الفصل الرابع:

وضعية المقاصة لسنة 2013 وتوقعات سنة 2014

الفصل الرابع: وضعية المقاصة بالنسبة لسنة 2013 و التوقعات برسم سنة 2014

1. وضعية الدعم خلال سنة 2013

إلى متم شهر غشت 2013، سجلت الأسعار العالمية للنفط الخام و غاز البوطان على التوالي متوسط سعر ناهز 109 دولار للبرميل و 794 دولار للطن على التوالي بينما سجل سعر صرف الدولار 8,5 درهم. نتيجة لذلك، بلغت نفقات المقاصة برسم هذه الفترة 29,7 مليار درهم. و يبين الجدول أسفله مستويات الدعم و نسبته من أسعار البيع، و نفقات المقاصة إلى متم شهر غشت 2013:

فترة يناير-غشت 2013				
	السعر المتوسط	الدعم الأحادي	% من سعر البيع	نفقات المقاصة (مليار درهم)
سعر الصرف	8,5 (درهم للدولار)			
النفط الخام	109 (دولار للبرميل)			
البوطان	794 (دولار للطن)	6627 (درهم للطن)		8,0
الغاز وال	943 (دولار للطن)	3,14 (درهم للتر)	39%	17,3
البنزين	1002 (دولار للطن)	1,22 (درهم للتر)	10%	
الفيول الصناعي	590 (دولار للطن)	1587 (درهم للطن)	34%	
الفيول (كهرباء)		3666 (درهم للطن)	154%	
الفيول الخاص	707 (دولار للطن)	4564 (درهم للطن)	176%	
السكر	478 (دولار للطن)			2,30
القمح اللين	303 (دولار للطن)			2,10
المجموع				29,7

من جهة أخرى، وعلى أساس معطيات السوق الدولية للمواد النفطية خلال شهر ستنبر 2013 و التي تناهز 111 دولار للبرميل و 862 دولار للطن على التوالي للنفط الخام و البوطان، و في حالة عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة، فتوقعات نفقات المقاصة عند نهاية السنة قد تتعدى 44 مليار درهم، في حين أن الغلاف المالي المخصص لها برسم سنة 2013 محدد في 40 مليار درهم.

لمواكبة هذه المستويات الجد مرتفعة و تقليص احتمال تجاوز الاعتمادات المتاحة لهذا الغرض، فقد تم تفعيل نظام المقايسة الجزئية ابتداء من 16 سبتمبر 2013. حيث عرفت أول مراجعة للأسعار بهذا التاريخ ارتفاعات ب 59 سنتيم للتر بالنسبة للبنزين، 69 سنتيم للتر للغاز وال، و 662,88 درهم للطن للفيول الصناعي.

	فيول رقم 2	غازوال	بنزين
متوسط السعر العالمي للفترة (13 يوليو-12 شتنبر 2013)	592,78 دولار للطن	965,08 دولار للطن	1032,28 دولار للطن
الوقع على أسعار البيع	662,88 درهم للطن	69 سنتيم للتر	59 سنتيم للتر
نسبة الدعم المتبقية	917 درهم للطن	284 سنتيم للتر	80 سنتيم للتر
الوقع المالي/ سعر البيع	14,2%	8,5%	4,8%
سعر البيع الجديد	5328,92 درهم للطن	8,84 درهم للتر	12,77 درهم للتر

ورغم اعتماد هذا النظام فإن توقعات كلفة المقاصة برسم سنة 2013 تبلغ 42,7 مليار درهم مقابل 40 مليار مرصودة لهذا الغرض على مستوى القانون المالي 2013. وتتلخص توقعات المقاصة برسم الفترة الممتدة من شتنبر حتى متم دجنبر 2013 كما يلي:

فرضيات السوق العالمية			
	سيناريو 1	**السيناريو الحالي**	**سيناريو3**
النفط الخام (دولار للبرميل)	100	110	120
السكر الخام (دولار للطن)	440	440	440
القمح اللين (دولار للطن)	250	250	250
النفقات المتوقعة للفترة سبتمبر ديسمبر 2013 (مليون درهم)			
المواد النفطية المعنية بالمقايسة	5 200	4 900	5 200
البوطان و الفيول (كهرباء)	5 400	6 200	6 800
مجموع المواد النفطية	**10 600**	**11 100**	**12 000**
مجموع المواد الغذائية	1 900	1 900	1 900
المجموع	**12 500**	**13 000**	**13 900**

النفقات المتوقعة برسم سنة 2013 (مليون درهم)			
	سيناريو 1	**السيناريو الحالي**	**سيناريو3**
المواد النفطية	35 600	36 400	37 300
المواد الغذائية	6 300	6 300	6 300
المجموع	**41 900**	**42 700**	**43 600***

* دون الاخذ بعين الاعتبار ألليات تغطية المخاطر

على أساس متوسط سعر النفط الخام في حدود 110 دولار للنفط الخام و سعر صرف الدولار مقابل الدرهم بما يناهز 8,34 درهم خلال الفترة الممتدة من شهر شتنبر حتى متم دجنبر 2013، ينتظر أن تبلغ نفقات المقاصة خلال سنة 2013 ما يناهز 36,4 مليار درهم بالنسبة للمواد النفطية و 6,3 مليار درهم للمواد الغذائية، ما يمثل كلفة إجمالية تبلغ 42,7 مليار درهم.

2. توقعات المقاصة برسم سنة 2014

تبلغ اعتمادات المقاصة المقترحة في إطار مشروع قانون المالية 2014 ما يناهز 41,65 مليار درهم موزعة كما يلي:

- اعتمادات برسم نفقات المقاصة لسنة 2014: 35 مليار درهم تتضمن 28 مليار برسم المواد النفطية. موزعة كما يلي:
  - المواد النفطية : 28 مليار درهم؛
  - المواد الغذائية: 5 مليار درهم؛
  - التدابير المصاحبة لنظام المقايسة: 2 مليار درهم.
- تصفية متأخرات المقاصة برسم السنة الماضية: 6,65 مليار درهم.

يتبين من خلال أهمية الاعتمادات المرصودة لنفقات المقاصة خلال سنة 2014، سعي الحكومة لمواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين عبر تخصيص ما يناهز 33 مليار لدعم المواد النفطية و بعض المواد الغذائية بالإضافة لمبلغ 2 مليار درهم تم رصده في إطار الإجراءات المواكبة لتفعيل نظام المقايسة النسبية لأسعار المحروقات خلال سنة 2014 و الذي يهدف إلى حصر الدعم الموجه لهذه المواد في حدود الاعتمادات المرصودة لهذا الغرض على مشروع قانون المالية 2014. بالإضافة إلى تخصيص 6,65 مليار درهم لتمويل متأخرات المقاصة المتوقعة عند نهاية السنة الجارية.

خاتمة

ختاما، فإن إصلاح نظام المقاصة يشكل إحدى أهم الأولويات الحكومية باعتبار التحديات التي يشكلها و الفرص التي يتيحها، بالشكل الذي يمكن من تقوية الحماية الاجتماعية في بلادنا و يقوي تنافسية القطاع الإنتاجي الوطني باعتمارهما الحجر الأساس للتنمية. دون أن يخل ذلك بالتوازنات المالية و القدرة على توفير السيولة اللازمة، لتمويل الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا و التي تشكل رافعة التنمية و خلق فرص الشغل.

إن نظام المقايسة الجزئية، يراعي كلا من استقرار الميزانية و التضامن الاجتماعي. عبر تحمل الميزانية العامة لجزء كبير من ارتفاع أسعار بعض المواد النفطية في السوق الدولية مع حصر الدعم في مستوى فرضيات قانون المالية وعكس الفارق الناتج عن تقلبات السوق العالمية على المستهلكين، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وذلك بهدف التحكم في مستوى التكلفة المالية للدعم و تجنب اللجوء لفتح اعتمادات إضافية خلال السنة لتفادي تفاقم العجز المالي.